

الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي
" دراسة فقهية تطبيقية "

Shariah Supervision of Islamic Insurance Companies
"A Jurisprudential and Applied Study"



إعراف

د/ راشد عبدالرحمن أحمد العسيري

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة البحرين - مملكة البحرين

الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي " دراسة فقهية تطبيقية "

راشد عبدالرحمن أحمد العسيري

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب ، جامعة البحرين ، مملكة
البحرين

البريد الإلكتروني: Email: ralaseeri@uob.edu.bh

الملخص :

تناولت الدراسة موضوع الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى ودور مؤثر على الصعيدين المالي والاقتصادي، فقد أصبحت شركات التأمين الإسلامي الخيار الشرعي الأبرز في صناعة التأمين من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويُعد موضوع الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان ودراسة وتدقيق، خاصة لما للرقابة الشرعية من أثر كبير في نيل ثقة المتعاملين، وتطبيقاً للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لهذه العملية والتي تستوجب وجودها.

وقد تم إبراز تجربة شركة التكافل الدولية في مملكة البحرين كنموذج لعمليات الرقابة الشرعية في هذا الجانب.

فجاءت هذا الدراسة لتسهم في تسليط الضوء على الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامية، لما لها من دور فعال للنهوض بشركات التأمين الإسلامية بشكل خاص، والمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، مما يعود نفعه على الاقتصاد الإسلامي.

ضرورة التدقيق الشرعي الخارجي، لبيان مدى التزام شركة التأمين الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم تعيين جهة التدقيق من الجمعية العامة. وإصدار تشريعات تعزز عمل هيئات الرقابة الشرعية، للإلزام بها، ووضع عقوبات لمن يتهاون في تنفيذها. وإنشاء لجنة عليا للرقابة الشرعية في كل دولة تكون بمثابة المرجعية العليا لشركات التأمين الإسلامي. وإيجاد صيغة لتوحيد المرجعية الشرعية لشركات التأمين الإسلامي في البلد الواحد أو الإقليم الواحد في حال تعارض الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامية. والحاجة إلى تكثيف الدراسات حول معايير الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية وما يتعلق بهما، لتعزيز مكانة شركات التأمين الإسلامية.

الكلمات المفتاحية : فقه إسلامي، الرقابة الشرعية، التأمين الإسلامي، القضايا المالية، المعاملات المالية، اقتصاد إسلامي.

Shariah Supervision of Islamic Insurance Companies “A Jurisprudential and Applied Study”

Rashed AbdulRahmam Ahmed AlAseeri

**Associate Professor ، College of Arts, University of
Bahrain, Kingdom of Bahrain**

Email: ralaseeri@uob.edu.bh

Abstract :

This study addresses the subject of Shariah supervision over Islamic insurance (Takaful) companies, due to its significant importance and effective role in financial and economic contexts. Islamic insurance companies have emerged as the most prominent Shariah-compliant alternative in the insurance industry, by adhering to the principles of Islamic law.

The issue of Shariah supervision over Islamic insurance companies is among the critical topics that require thorough clarification, study, and scrutiny, particularly given the major impact of Shariah oversight in gaining the trust of stakeholders and ensuring compliance with regulatory laws and frameworks that mandate its presence.

The study highlights the experience of Takaful International Company in the Kingdom of Bahrain as a model of Shariah supervisory practices in this field.

This research aims to shed light on Shariah supervision in Islamic insurance companies, given its vital role in enhancing the performance of Islamic insurance providers specifically, and Islamic financial institutions in general, which in turn benefits the Islamic economy.

Keywords: Islamic Jurisprudence, Shariah Supervision, Islamic Insurance, Financial Issues, Financial Transactions, Islamic Economics.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد ...

فقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية نمواً سريعاً وتطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، لتتحول إلى ركيزة اقتصادية مهمة في العالم، وإن من بين القطاعات التي شهدت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة الماضية قطاع شركات التأمين الإسلامي، والذي تعاظم حجم أنشطته وتوسعه في العالم.

فلقد أصبحت شركات التأمين الإسلامي الخيار الشرعي الأبرز في صناعة التأمين من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وإن امتثال المؤسسات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة يعتبر من أهم وأكبر التحديات التي تواجه هذا القطاع، حيث تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام وشركات التأمين الإسلامي بشكل خاص للتأكد من مطابقة العمليات التي تقوم بها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يستدعي وجود هيئة للرقابة الشرعية لضبط معاملاتها.

ويُعد موضوع الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان ودراسة وتدقيق، خاصة لما للرقابة الشرعية من أثر كبير في نيل ثقة المتعاملين، وتطبيقاً للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لهذه العملية والتي تستوجب وجودها، للتأكد من مطابقة معاملات الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

لذا كان من الأهمية تسليط الضوء على الرقابة الشرعية كأداة مهمة في شركات التأمين الإسلامية، لما للرقابة من دور فعال للنهوض بشركات التأمين الإسلامية بشكل خاص، والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة بشكل عام.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تواجه شركات التأمين الإسلامي تساؤلات مستمرة حول مدى فعالية الرقابة الشرعية، من خلال إتباعها لمعايير محددة، وقدرتها على ضبط العمليات التأمينية بالأحكام الشرعية، في ظل غياب معايير موحدة، وتباين مستوى الكفاءة والاستقلال المؤسسي للهيئات الشرعية.

تكمن إشكالية البحث في: ما هي طبيعة الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي ومدى فعاليتها؟

ثانياً: أسئلة الدراسة:

- ١- ما مفهوم الرقابة الشرعية؟
- ٢- كيف تُشكل هيئة الرقابة الشرعية؟ وما أبرز صلاحياتها؟
- ٣- ما مفهوم التأمين الإسلامي؟ وما أبرز أحكامه الفقهية؟
- ٤- ما مدى التزام شركات التأمين الإسلامي بقرارات الرقابة الشرعية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ١- بيان مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها وأهدافها .
- ٢- بيان مفهوم التأمين الإسلامي وأنواعه وحكمه الشرعي.
- ٣- تقييم مدى التزام شركات التأمين الإسلامي بقرارات هيئة الرقابة الشرعية.
- ٤- استعراض أداء هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل الدولية - البحرين -.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تسهم الدراسة في إثراء الدراسات المتعلقة بالرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامي للنهوض بالمؤسسات المالية الإسلامية، وتعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي.

كما تقدم الدراسة نموذجاً عملياً لشركات التأمين الإسلامي وفعالية هيئة الرقابة الشرعية فيها.

خامساً: الدراسات السابقة:

لقد تناولت دراسات وأبحاث بعض المواضيع التي لها علاقة بالدراسة بشكل عام، أو منثورات تناولت طرفاً يسيراً منه، ولعل أغلب الدراسات تتعلق بجانب الرقابة الشرعية كانت على المصارف الإسلامية.

واستعرض فيما يلي أبرز ما كُتب في هذا الجانب:

١- دراسة " الرقابة الشرعية في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي "، صالح المري، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠١٢م.

تناولت الدراسة ما يتعلق بالرقابة الشرعية بشكل عام وأهميتها بالنسبة لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي.

٢- دراسة " هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق " رياض الخلفي، كلية الشريعة القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م.

تناولت الدراسة ما يتعلق بهيئات الفتوى والرقابة الشرعية وأبرز الأسس والمبادئ القائمة عليها، كما تناولت مجالات عمل هيئات الرقابة الشرعية بشكل عام، والشروط التي لابد من توافرها، وأبرز مجالاتها.

٣- دراسة " الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية "، حمزة عبد الكريم محمد حماد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤م.

تناولت الدراسة ما يتعلق بالرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية ،
والتطبيق على بعض المصارف الإسلامية.

٤- كتاب " الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية "، حسن داود، المعهد
العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.

تناول الكتاب الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، وما يستلزمه
ذلك من توفر اشتراطات لنجاح المصرفية الإسلامية.

فهذه الدراسات تناولت بعض المفردات التي تتعلق بالرقابة الشرعية
على المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المصارف الإسلامية، وأما ما
تناولته عن شركات التأمين الإسلامية بشكل عام فقد تناولت أطرافاً متناثرة
عن الموضوع.

أما دراستي فتتناول موضوع الرقابة الشرعية في شركات التأمين
الإسلامي بشكل خاص، بالإضافة إلى عرض تجربة هيئة الرقابة الشرعية
بشركة التكافل الدولية بمملكة البحرين.

فتمتاز هذه الدراسة عن غيرها بدراسة الواقع الفعلي للتشريعات
المتعلقة بشركة التأمين الإسلامي وتقييمها.

سادساً: خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على
النحو الآتي:

المقدمة: واشتملت على إشكالية الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهدافها،
وأهميتها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجيته.

**المبحث الأول: الرقابة الشرعية مفهومها وأهميتها وأهدافها، وفيه ستة
مطالب:**

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية.

المطلب الثاني: أهمية الرقابة الشرعية.

المطلب الثالث: أهداف الرقابة الشرعية.

المطلب الرابع: مهام وواجبات هيئة الرقابة الشرعية.

المطلب الخامس: الصفات المعتمدة في عضو هيئة الرقابة الشرعية.

المطلب السادس: معايير عمل هيئة الرقابة الشرعية.

المبحث الثاني: التأمين الإسلامي وأبرز الأحكام المتعلقة به، وفيه أربعة

مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التأمين.

المطلب الثاني: أقسام التأمين.

المطلب الثالث: شركات التأمين الإسلامي.

المطلب الرابع: ضوابط شركات التأمين الإسلامي.

المبحث الثالث: الرقابة الشرعية على شركة التكافل الدولية - البحرين،

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

تمهيد: تاريخ التأمين في مملكة البحرين.

المطلب الأول: شركة التكافل الدولية - البحرين - تأسيسها وتطورها.

المطلب الثاني: المعايير الحاكمة لشركات التأمين الإسلامي والقرارات

المنظمة لهيئة الرقابة الشرعية في مملكة البحرين

المطلب الثالث: واقع هيئة الرقابة الشرعية بشركة التكافل الدولية - البحرين

- تنظيمها والالتزم بقراراتها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

سابعاً: منهجية البحث:

الطريقة التي اتبعتها في كتابة البحث تقوم على المنهج الوصفي

التحليلي، حيث عرضت لموضوع البحث وتتبع المسائل الواردة فيه وقمت

بدراستها، واستقرأ العناصر وأدلتها الشرعية.

وقمت بدراسة حالة تطبيقية متعلقة بالرقابة الشرعية على شركة

التكافل الدولية - البحرين -.

المبحث الأول

الرقابة الشرعية مفهومها وأهميتها وأهدافها

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف الرقابة:

أولاً: تعريف الرقابة في اللغة: الرقابة - بفتح الراء وكسرها - لغة:

المراقبة^(١)، بمعنى الانتصاب مراعاة لشيء.

قال ابن فارس: " الراء والقاف والباء: أصل واحد مطرد، يدل على

انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب وهو الحافظ"^(٢).

والمراقب والرقيب: من يقوم بالرقابة^(٣)، والمرقب: المكان العالي

المشرف الذي يقف عليه الناظر. ومن ذلك اشتقاق الرقبة؛ لأنها

منتصبة^(٤)، ومن معانيها أيضاً: الرصد، والحفظ، والرعاية.

ويمكن أن تعرف الرقابة بأنها النظر في الشيء بغرض حفظه

وصيانته^(٥).

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ط ٣، ١٩٩٩م، ٢٧٩/٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دار الفكر، مادة رقب، ص ٤٢٧.

(٣) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار

الدعوة، ٣٦٣/١.

(٤) معجم مقاييس اللغة، ٤٢٧/٢.

(٥) المعجم الوسيط، ٣٦٣/١.

ثانياً: تعريف الرقابة في الاصطلاح.

الرقابة اصطلاحاً: وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاءة في الوقت المحدد لها. فهي بذلك ضرورة لا غنى عنها للاستكمال إنجاز الأعمال^(١).

الفرع الثاني: تعريف الشرعية:

أولاً: تعريف الشرعية في اللغة: الشرعية لغة: نسبة إلى الشرع والشرعة، وهي ألفاظ مترادفة تعني: الطريق والمذهب المستقيم^(٢).

ثانياً: تعريف الشرعية في الاصطلاح: الشرعية اصطلاحاً: نسبة إلى الشريعة الإسلامية، والشريعة هي: ما شرع الله تعالى لعباده من الدين سواء كان تشريع هذه الأحكام بالقرآن الكريم أم بسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم^(٣).

الفرع الثالث: مفهوم الرقابة الشرعية:

تعددت تعريفات الباحثين المعاصرين لمفهوم الرقابة الشرعية؛ ومن ذلك:

- الرقابة الشرعية: عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك: فحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم

(١) مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة وتطبيقاتها في الأردن، عمر الشوبكي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٥٠، عمان، سنة ١٩٨١م، ص ٥٥.

(٢) المعجم الوسيط، ٤٧٩/١.

(٣) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٣٨.

المالية، والتقارير وبخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم^(١).

- وعرفت أيضاً بأنها: نظام متكامل، شامل، ذو مقومات أساسية، وأهداف محددة، وأساليب وأدوات. ويقصد بها: المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية^(٢).

ويقوم بالإشراف على الرقابة الشرعية هيئة تُسمى: هيئة الرقابة الشرعية.

ويقصد بهيئة الرقابة الشرعية هي: جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويعهد لها توجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة^(٣).

وقد تعددت أسماء هيئة الرقابة الشرعية إلى مسميات كثيرة^(٤)، فمن المسميات التي تُطلق ويراد بها هيئة الرقابة الشرعية: هيئة الفتوى، المتابعة الشرعية، وحدة الفتوى والمتابعة الشرعية، وإدارة الفتوى والبحوث، والمستشار

(١) انظر: معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية، البحرين، معيار الرقابة الشرعية، ص ١٥.

(٢) موسوعة معايير المراجعة، طارق عبد العال حماد، الدار الجامعية، ٢٠١٠م، المعيار الدولي رقم (٤٠٠).

(٣) انظر: معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي - رقم (١)، معيار

المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي - رقم (٤).

(٤) دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها شروطها طريقة

عملها، أحمد بن عبد الله بن حميد،

الشرعي، واللجنة الشرعية، والجهاز الشرعي، والهيئة الشرعية^(١).

المطلب الثاني: أهمية الرقابة الشرعية:

تُعد هيئة الرقابة الشرعية أحد أبرز الأجهزة في شركات التأمين الإسلامية، ولها أهمية بالغة لكونها المرجعية الشرعية التي تقوم عليها شركات التأمين الإسلامية.

فلا يكفي كون شركة التأمين تحمل الهوية " الإسلامية " لإباحة معاملاتها، بل لا بد من وجود المرجعية الشرعية لها بشكل واضح؛ فوجود هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامية من أبرز ما يدل على التزام هذه الشركات بالمرجعية الشرعية، لأن دور الهيئة بشكل أساسي هو التأكد من صحة معاملات شركة التأمين من الناحية الشرعية، لذا تعد هيئة الرقابة الشرعية الواجهة التي يثق من خلالها العملاء بشركة التأمين ومعاملاتها.

وإن الإطار القانوني لهيئة الرقابة الشرعية قائم على النظام الأساسي وعقد التأسيس لشركة التأمين الإسلامي والذي ينص صراحة على إلزامية وجود هيئة الرقابة الشرعية وكيفية تشكيلها وطريقة عملها وإلزامية قراراتها. وتبرز أهمية الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامية لما يلي:

(١) الحفاظ على التزام شركة التأمين بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مجالات عمل الشركة، وذلك لضمان أن تكون جميع الأعمال والخدمات التي تقدمها شركة التأمين متوافقة مع أحكام الشريعة

(١) تعددت التسمية لهيئة الرقابة الشرعية، وهذا ما ظهر جلياً في الأوراق المقدمة إلى مؤتمر هيئات الرقابة الشرعية الأول، الذي عقدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين، كما ظهر هذا الاختلاف في المسمى أيضاً في العديد من الأبحاث والدراسات الشرعية التي تناولت هذا الموضوع.

الإسلامية، بل وتعتبر الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين معها لمعرفة مدى التزام تلك الشركات بالأحكام الشرعية.

(٢) حفظ هوية شركة التأمين الإسلامي، والبعد عن الشبهات في تعاملاتها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وجود هيئة للرقابة الشرعية تضبط هذا الأمر، حيث تعد هيئة الرقابة الشرعية هوية شركة التأمين الإسلامي، والعنوان العريض للتأكد من سلامة المعاملات التي تجريها الشركة من الناحية الشرعية، حيث يشعر المتعاملون بالاطمئنان في حال وجود هيئة معتبرة للرقابة الشرعية.

(٣) تحقيق ما تنص عليه اللوائح التنظيمية لعمل شركات التأمين الإسلامي والتي توجب وجود هيئة رقابة شرعية فعالة تحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتصادق على عملياتها.

(٤) تميز شركات التأمين الإسلامية عن غيرها من الشركات العاملة بوجود هيئة الرقابة الشرعية فيها.

(٥) إسناد مهمة الإفتاء الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية فيما تعرضه الشركة من عقود وأعمال أو وضع عقود أخرى أو إعادة صياغة لها. وتعتبر هذه المهمة هي جوهر عمل الهيئة وأصل وجودها، وتقوم الهيئة بنشر الفتاوى، كما تقوم كذلك بمهمة استشارية، إذ تقوم بدور المستشار الشرعي للشركة أو المؤسسة قبل ممارسته لأي عمل^(١).

(١) انظر: الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، عطية السيد فياض، ص ٣٥، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ، وما ذكر من أهمية وجود هيئة الرقابة في المصارف ينطبق على شركات التأمين الإسلامية.

٦) كشف الغموض عن كل ما قد يلتبس على العاملين والموظفين أو الهيئة الإدارية للشركة، فإن هيئة الرقابة الشرعية تسعى لتوجه العاملين في الشركة - في جميع المستويات - إلى ضرورة التقيد بالضوابط الشرعية نصاً وروحاً، وتحفزهم على حسن تمثيل الإسلام في سلوكهم وعلاقاتهم كلها، وذلك من خلال البرامج والندوات (١).

المطلب الثالث: أهداف الرقابة الشرعية

تتلخص أهداف هيئة الرقابة الشرعية في شركة التأمين الإسلامي في التالي (٢):

- ١) تحقيق التزام شركة التأمين بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ٢) تصويب معاملات الشركة وفق النظام الإسلامي.
- ٣) بث الثقة والطمأنينة لدى المتعاملين مع شركة التأمين الإسلامي.
- ٤) تكوين مرجعية عليا لجميع أجهزة شركة التأمين الإسلامي، مع وضع منهجية للإسهام في رفع مستوى العاملين فيها.

(١) انظر: النظام القانوني للبنوك الإسلامية، عاشور عبد الحميد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٢٢، وهذه الأهمية المتعلقة بالرقابة الشرعية كما تنطبق على المصارف الإسلامية تنطبق كذلك على شركات التأمين الإسلامية، لذا تم بيانها هنا.

(٢) انظر: الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي، عبد الستار أبو غدة، حولية البركة، مجموعة دلة البركة، ٢٠٠٢م، ص ٩. الرقابة الشرعية حسن يوسف، ص ٢١. هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، عبد الحق حميش، ص ٣٣٢. الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، محمد أمين القطان، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ، ص ١٣، وأغلب هذه النقاط تم إعادة صياغة لتتطبق على شركات التأمين الإسلامية.

المطلب الرابع: مهام وواجبات هيئة الرقابة الشرعية:

تتمثل أبرز مهام وواجبات هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامي في المجالات التالية:

الفرع الأول: مجال الفتوى:

تقوم هيئة الرقابة الشرعية في مجال الفتوى بالتالي:

- (١) الإجابة عن جميع الاستفسارات والأسئلة التي ترد إلى هيئة الرقابة الشرعية.
- (٢) إصدار الفتاوى والقرارات حول أعمال الشركة والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من جهة الشركة أو العاملين فيها.
- (٣) إبداء الرأي الشرعي في كل ما تعرضه الشركة على الهيئة، والإجابة عن تساؤلات واستيضاحات العملاء.
- (٤) بيان الحكم الشرعي في جميع معاملات شركة التأمين الإسلامي.
- (٥) الإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بشركة التأمين الإسلامي والمتعلقة بالتكليف الشرعي لمعاملات الشركة.

الفرع الثاني: مجال الرقابة الشرعية:

في مجال الرقابة الشرعية على أعمال شركة التأمين تتنوع مجالات الرقابة إلى ثلاثة أنواع^(١):

النوع الأول: الرقابة السابقة: تتمثل في ضبط اللوائح والأنظمة في جوانبها الشرعية، ومراجعة العقود واعتمادها شرعاً.

النوع الثاني: الرقابة المتزامنة: وهي متعلقة بمراقبة عمليات والعقود وصيغها في مرحلة التنفيذ والتدخل لمعالجة الأخطاء الشرعية إن وجدت،

(١) انظر: الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، محمد أمين القطان ص ٤٧ .

والتنبيه عليها حين وقوعها ومخاطبة الجهات المختصة في الشركة حيال جميع المخالفات الشرعية التي قد تقع نتيجة سوء التنفيذ ومخالفة الفتاوى وأدلة الإجراءات.

النوع الثالث: الرقابة اللاحقة: وهي المرحلة التي تعقب التنفيذ، حيث يتطلب على الهيئة في نهاية كل فترة مراجعة أعمال الشركة والعقود المبرمة، والتقارير المالية الصادرة من الشركة بشكل عام.

الفرع الثالث: مجال مراجعة العقود.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من صحة كافة العقود وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومن بينها:

(١) النظر في صحة النظام الأساسي وعقد التأسيس وطلب تصحيحها بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

(٢) النظر في اللوائح الداخلية لشركة التأمين الإسلامي والتأكد من إعدادها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والبعد عن كل ما يخل بها، واعتماد الجوانب الشرعية في تلك اللوائح والأنظمة، واتخاذ ما تراه مناسباً إما بالتعديل أو الإقرار أو الإضافة، والمشاركة في إعداد الأنظمة واللوائح قبل إقرارها.

(٣) مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات لجميع معاملات الشركة، والمساهمة في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، والتأكد من صياغتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

(٤) التأكد من مشروعية العقود وعدم معارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية قبل التوقيع عليها.

(٥) الإفصاح عن أن كافة المعاملات قد تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والإفصاح عن أى مخالفات وبذلك بالجمعية العامة.

٦) متابعة تنفيذ العقود والمعاملات للتأكد من التزام الموظفين بتنفيذها دون مخالفتها للضوابط الشرعية^(١).

الفرع الرابع: مجال البحوث والدراسات.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإعداد الأبحاث المعمقة حول القضايا المرتبطة بالتأمين الإسلامي وتطبيقاتها وأبرز ما يتعلق بها. كما تقوم الهيئة بإعداد الدراسات المتخصصة والمتعلقة ببعض الجوانب الشرعية لشركة التأمين الإسلامي.

الفرع الخامس: مجال جمع الفتاوى ونشرها.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بجمع الفتاوى وترتيبها لتنظيم عملية الرجوع إليها، حيث تعتبر الفتاوى التي يتم إصدارها ونشرها مرجعاً شرعياً ومستنداً رسمياً يتعين على شركة التأمين الإسلامي التقيد بها وعدم مخالفة شيء منها إلا ما يتم الرجوع عنه.

الفرع السادس: مجال إصدار التقارير.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار التقارير المختلفة بحسب ما تقتضيه اللوائح والأنظمة، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن نتائج الرقابة الشرعية والتي تتضمن الملاحظات وسبل معالجتها والتوصيات الشرعية للتطوير، كما تقوم بإعداد التقرير السنوي الذي يبين رأي الهيئة بأعمال شركة التأمين الإسلامية خلال السنة المنصرمة ومدى مطابقة أعمال الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية.

(١) انظر: الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي، عبد الستار أبو غدة، ص ١١، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، محمد أمين القطان، ص ٤٢.

المطلب الخامس: الصفات المعتبرة في عضو هيئة الرقابة الشرعية

هنالك صفات أساسية ينبغي أن تتوفر في عضو هيئة الرقابة الشرعية ^(١):

١- الديانة والأمانة:

يُشترط في عضو هيئة الرقابة الشرعية الديانة والأمانة، بحيث يكون متبوعاً للحق، غير منصرف عنه، بالإضافة لتمتعه بالصفات المطلوبة لأي منصب شرعي؛ وهي الصفات المعتبرة للتكليف من: الإسلام، والعقل، والبلوغ.

كما يشترط أن يتحلّى بالعدالة، من الاستقامة على أمر الله تعالى، والصدق، والتحلّي بالمروءة.

٢- الكفاءة العلمية:

يُشترط في عضو هيئة الرقابة الشرعية أن يكون مؤهلاً علمياً، ملماً بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل عام، عالماً بأحكام فقه المعاملات المالية بشكل خاص، وذلك لما يتطلبه منصب الإفتاء ومنصب المراقبة. وأن يكون عالماً بأصول المعاملات المالية في الشريعة وضوابطها، وشروط العقود وموانعها، وأسباب الفساد في العقود، وأن يكون لديه تصوراً للعقود وطريقة تنفيذها وإبرامها وجوانبها الفنية، مدركاً للمقاصد الشرعية ليبني حكمه الشرعي على هذه الأمور المهمة.

٣- الوعي والتيقظ :

يُشترط في عضو هيئة الرقابة الشرعية أن يكون واعياً متيقظاً لما يجري حوله، مع المراقبة الحذرة المتواصلة والمستمرة، وهو ما يتطلبه هذا المنصب.

(١) انظر: معايير الضبط الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة بهيئة

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١-٤.

المطلب السادس: معايير عمل هيئة الرقابة الشرعية

لابد من توفر معايير محكمة لعمل هيئة الرقابة الشرعية تحقق المقصود من وجودها؛ وهو التزام شركة التأمين بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أبرز هذه المعايير ^(١):

المعيار الأول: الاستقلال والحياد:

إن عنصر الاستقلال والحياد لعضو هيئة الرقابة الشرعية هو عنصر أساسي لضمان تحقق الموضوعية في القرارات التي يصدرها حيال أعمال شركة التأمين الإسلامي بعيداً عن أي ضغوط مادية أو معنوية يمكن أن تمارس تجاهه، ويمكن تحقيق هذا المعيار على النحو الآتي:

أولاً: الاستقلال الوظيفي: ويتحقق ذلك بأن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية موظفاً لدى شركة التأمين الإسلامي.

ثانياً: الاستقلال المالي: ويتحقق ذلك بأن لا تكون مكافأته عضو هيئة الرقابة الشرعية مرتبطة بما يجيزه للمصرف من عقود، وإنما تكون مرتبطة بجهده وعمله في هيئة الرقابة ضماناً للاستقلال المالي وبعداً عن الشبهات.

ثالثاً: الاستقلال في التعيين والإعفاء: ويتحقق ذلك بأن يكون تعيين عضو هيئة الرقابة الشرعية من أعلى سلطة في شركة التأمين الإسلامي "الجمعية العامة"، ولا يعفى إلا بقرار منها.

المعيار الثاني: التأهيل العلمي والخبرة العملية:

يُشترط في عضو هيئة الرقابة الشرعية أن تتحقق فيه الصفات العلمية والعملية مستوفياً للشروط الأساسية في تعيينه، قادراً على الاجتهاد في

(١) انظر: معايير الضبط الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٤-١.

المسائل التي تحتاج إلى اجتهاد واستنباط وفتوى، خاصة في مجال فقه المعاملات المالية، وأن تكون لديه خبرة عميقة بالتطبيقات العملية للمعاملات المالية.

المعيار الثالث: الالتزام بالاجتهاد الجماعي:

يُشترط أن تكون قرارات هيئة الرقابة الشرعية صادرة عن اجتهاد جماعي من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فلا يمكن أن ينفرد رأي باجتهاد من غير موافقة الأغلبية، وهذا ما يضيف على الاجتهاد الفقهي قوة ورصانة، ويبعده عن مجانبة الصواب قدر الإمكان، كما يجب أن يراعى في إصدار القرارات والفتاوى البعد عن تتبع الأقوال الشاذة وتتبع الرخص.

المعيار الرابع: الالتزام بالمقاصد الشرعية:

يُراعى في إصدار قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية النظر في المقاصد الشرعية، وهو ما تضعه الهيئة في اعتبارها من تحقيق المصالح للمجتمع ودفع المفاسد عنه.

المعيار الخامس: الإلزام:

تكون قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية قرارات ملزمة، واجبة التطبيق، وهذا ما تكسبها عنصر القوة.

المعيار السادس: المراجعة والتدقيق:

يعد التدقيق والمراجعة لجميع أعمال شركات التأمين الإسلامي والتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومطابقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية من الأمور الجوهرية لضمان مصداقية مخرجات شركة التأمين وسيرها السير الصحيح^(١).

(١) انظر: معايير الضبط الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١-٤.

المبحث الثاني

التأمين الإسلامي وأبرز الأحكام المتعلقة به

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التأمين.

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف التأمين في اللغة.

التأمين لغة: مصدر أمن يؤمن تأميناً، وأصله من أمن أمناً وأمانة وأماناً فهو آمن وأمين، ويأتي بمعنى الثقة فيقال: أمنه: إذا وثق به، وهو من الأمن ضد الخوف، ويعني سكون القلب واطمئنانه وثقته، وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف^(١).

والتأمين من المعاني الجديدة التي أقرها مجمع اللغة العربية: فقالوا: أمّن على الشيء: دفع مالاً منجماً لينال هو أو ورثته قدرًا من المال متفقاً عليه، أو تعويضاً عما فقد، فيقال: أمّن على حياته، أو على داره، أو سيارته^(٢).

والتأمين كان يسمى في القرن الثالث الهجري السوكرة، وهي كلمة مأخوذة من اللغة الفرنسية وتعني الأمان والاطمئنان^(٣).

(١) لسان العرب، ابن منظور، ١٠٧/١.

(٢) المعجم الوسيط، ٢٨/١.

(٣) نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه، مصطفى الزرقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٢٣.

الفرع الثاني: تعريف التأمين في الاصطلاح.

التأمين اصطلاحاً بأنه: "الاتفاق بين طرفين أو أكثر على تفتيت المخاطر، وتوزيع آثارها على أكثر من واحد، سواء كان الاتفاق عن طريق المعاوضة أو عن طريق التبرع"^(١).

ويقصد بعقد التأمين: عقد التأمين هو: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، نظير قسط، أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن^(٢).

ويعرف نظام التأمين بأنه: "نظام تعاقدى يقوم على أساس المعاوضة، غايته ترميم أضرار المخاطر الطارئة، بواسطة هيئات منظمة، تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية " ^(٣).

(١) التأمين الإسلامي، علي محي الدين القره داغي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٨.

(٢) عقود التأمين من الناحيتين التأمينية والقانونية، جمال الحكيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م، ٣٣/١.

(٣) نظام التأمين، مصطفى الزرقا، ص ٢١.

المطلب الثاني: أقسام التأمين.

ينقسم التأمين بشكل عام إلى ثلاثة أقسام: التأمين التعاوني، والتأمين التكافلي، والتأمين التجاري، وسأتناول هذه الأقسام في الفروع التالية:

الفرع الأول: التأمين التعاوني.

أولاً: مفهوم التأمين التعاوني.

التعاون في اللغة:

التعاون لغة: من عون، وهو الظهير، والجمع أعوان، والمراد به الاستعانة وطلب العون^(١).

ب- التأمين التعاوني اصطلاحاً:

التأمين التعاوني هو: التأمين الذي تقوم بها الدولة وتنظمه وتشرف عليه لمصلحة الموظفين لديها، فتؤمنهم من إصابة المرض أو العجز أو الشيخوخة، ويسهم فيه: الموظفون والعمال، وأصحاب الأعمال، والدولة، وليس القصد منه تحقيق الأرباح للدولة^(٢).

ثانياً: صور التأمين التعاوني:

ويشمل التأمين التعاوني على صور متعددة وهي: نظام التقاعد، ونظام الضمان الاجتماعي، ونظام التأمين الصحي.

١ - نظام التقاعد: وهو نظام تقوم به الدولة ممثلة بمؤسسة التقاعد أو الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، حيث تصرف راتباً تقاعدياً عند بلوغ

(١) المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العربية، بيروت ٦٠٠/٢.

(٢) حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين، حسين حامد حسان، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٣١.

الموظف سنأ معيناً، مقابل اقتطاع جزء من راتبه الشهري خلال سنوات عمله.

٢- **نظام الضمان الاجتماعي:** وهو نظام تقوم عليه الدولة ممثلة بمؤسسة الضمان الاجتماعي، أو الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وتعطي الموظف أو العامل المشترك فيها تعويضات في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة، مقابل اقتطاع جزء من راتبه الشهري، مع مساهمة المؤسسة أو الهيئة بجزء آخر من خزينة الدولة، أو من الأرباح التي تجنيها من عملية استثمار الأموال.

٣- **نظام التأمين الصحي:** هو نظام تقوم به الدولة لتأمين العلاج والدواء والرعاية الصحية، تتكفل به الدولة، أو مقابل أقساط يدفعها المشترك حسب النظام.

الفرع الثاني: التأمين التكافلي.

أولاً: مفهوم التأمين التكافلي:

أ- تعريف التكافل في اللغة:

التكافل لغة: من كفل يكفل كفالة، يقال: كفل فلان لفلان أي هو كافيهِ وكافله، وهو يكفيني ويكفلني: يعولني وينفق عليّ، وأكفلته إياه وكفلته. قال الله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفُلْنِيهَا﴾^(١)، وقال سبحانه: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾^(٢)، وهو كفيل بنفسه وبماله، وكفل عنه لغريمه بالمال وتكفل به^(٣). فالتكافل يأتي بمعنى التعاون والإنفاق والضمان.

(١) سورة ص، الآية رقم: ٢٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية رقم: ٣٧.

(٣) أساس البلاغة، الزمخشري، ١٤٢/٢.

ب- تعريف التكافل في الاصطلاح:

التأمين التكافلي هو: قيام مجموعة من الأشخاص بالاشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من أقساط^(١).

لذا فهو اتفاق بين أشخاص يكونون معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات في صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن لها، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو شركة مستقلة وتأخذ جهة الإدارة أجرًا مقابل إدارتها أعمال التأمين، كما تأخذ أجرًا أو حصة من الأرباح في مقابل استثمارها لأموال الصندوق بصفتها وكيلًا بأجر أو مضاربًا^(٢).

ويقصد بالتأمين التكافلي بأنه: "عقد تبرع لصالح مجموعة

المشاركين، يلتزم بموجبه المؤمن له بسداد الاشتراكات التكافلية المتفق عليها بالقدر والأجل المتفق على أن تلتزم هيئة المشتركين بتعويضه عن الضرر الفعلي حال تحققه، وذلك وفق المبادئ والشروط والضوابط الفنية المنصوص عليها، والتي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية"^(٣).

(١) أوفوا بالعقود، عبد الستار أبو غدة، مجموعة دلة البركة المصرفية، ١٩٩٧م ص ٧٩.

(٢) التكيف الشرعي للتأمين التكافلي، السعيد بو هراوة، ورقة بحثية نشرت في الندوة الدولية حول (شركة التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية)، ٢٥-٢٦ أبريل، ٢٠١١م، ص ٢.

(٣) قوانين التأمين التكافلي، رياض الخلفي، ص ١٧، بحث مقدم لمؤتمر التأمين

وتقوم بالتأمين التكافلي (التبادلي) الجمعيات الخيرية والتعاونية، أو شركات التأمين التكافلية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتأمين حاجات المنتسبين إليها بالتعويض عن الأخطار التي ستقع عليهم، وليس القصد منه التجارة وتحقيق الأرباح.

فينفق أعضاء كل جمعية فيما بينهم على تعويض من ينزل به خطر ما، ويرتبون على كل عضو دفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع والمؤازرة لما ينزل ببعض الأفراد، ولا يقصدون من وراء ذلك التجارة والكسب والربح.

لذا فإن التأمين التكافلي قائم على أساس المواساة بين المشتركين لأجل تفادي الأخطار التي تحيط بهم.

ثانياً: صور التأمين التكافلي:

الصورة الأولى: الجمعيات الخيرية التي تنشأ بين أهل القرى والمدن، فيتداعى أهل الخير من كل بلدة إلى تكوين جمعية خيرية باسم بلدتهم ويضعون نظاماً لها، ويرتبون على كل مشترك مبلغاً معيناً من المال يوضع في صندوق الطوارئ، حيث يصرف منه لمن أصيب بخطر ما؛ كحادث سيارة أو وفاة معيل أو غير ذلك.

الصورة الثانية: الجمعيات التي تنشأ بين الموظفين في كل مؤسسة، حيث يتداعون إلى إنشاء صندوق للطوارئ يسهم فيه كل موظف بمبلغ معين، ويعطي منه المحتاج الذي تنزل به مصيبة على أساس القرض الحسن والتكافل.

=

التعاوني بالجامعة الأردنية في الفترة من ٢٦-٢٨ /٤/ ١٤٣١ هـ.

ثالثاً: حكم التأمين التعاوني والتكافلي.

يُعد التأمين التعاوني والتأمين التكافلي من العقود الجائزة شرعاً؛ لأنه يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولأن القصد منهما التعاون على تخفيف الأعباء التي تلحق بمن أصابه، وفيه من التعاون والتكافل الذي إليه ديننا الإسلامي الحنيف، كما أنه قائم التبرع، وليس من عقود المعاوضات التي تقوم على أساس المعاوضة.

ولما كان التعاون والتكافل هو الأساس في هذا النوع من التأمين، فإن النصوص الشرعية من كتاب الله تعالى ومن سنة النبي ﷺ تدعو على الرحمة والتعاون والتكافل بين الناس، ومما يستدل به على مشروعية التأمين التعاوني والتأمين التكافلي الأدلة التالية:

أولاً: من القرآن الكريم:

- ١- قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ^(١).
- ٢- وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ^(٢).

وجه الدلالة: أن المولى عز وجل يأمر بالتعاون على البر والتقوى بين المسلمين، كما يوجه إلى التآخي والتضامن والتعاون والتكافل فيما بينهم.

ثانياً: من السنة النبوية:

- ١- عن النعمان بن بشير - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى)) ^(٣).

(١) سورة المائدة، الآية رقم ٢.

(٢) سورة الحجرات، الآية رقم: ١٠.

(٣) رواه مسلم، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم، حديث

٢- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً))^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ يدعو إلى التعاون والمشاركة في تخفيف ما يصيب الناس من الأضرار والحوادث التي قد تقع على بعضهم.

٣- عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الأشعريين إذا أزمَلُوا في الغزو^(٢) أو قَلَّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم))^(٣).

وجه الدلالة: دل الحديث على جواز المشاركة والتعاون والتكافل في البذل والعطاء بين الناس، كما يدل على أن ما يبذله المعطي من الطعام يحتمل رجوع نفس المقدار إليه أو أقل أو أكثر^(٤)، وقد أقر النبي ﷺ فعل

=

رقم: ٢٥٨٦.

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث رقم (٤٨١)، وصحيح مسلم، باب تراحم المؤمنين، حديث رقم: ٦٧٥٠.

(٢) معنى أزمَلُوا: فني زادهم، وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة. انظر: فتح الباري لابن حجر، ١٦٤/٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث رقم: ٢٤٨٦، ومسلم، باب من فضائل الأشعريين، حديث رقم: ٦٥٦٤.

(٤) لأن الظاهر من الحديث أن الذين يجمعون طعامهم لا يخلو الواحد منهم إما أن يكون ما يقدمه من الطعام كثيراً أو قليلاً أو بينهما، فمن قَدَّم الكثير لا شك أنه سيرجع إليه أقل مما قَدَّم، ومن قَدَّم القليل فلا شك أنه سيرجع إليه أكثر مما قدم، ومنهم من سيرجع إليه بقدر ما قدم، فالواحد منهم حين تقديمه لطعامه لا يدري ماذا سيرجع إليه، ويؤيده ما في شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٦، ٧) عند شرحه لحديث أبي عبيدة ؓ الآتي حيث قال: ((قال المهلب: . . . ألا ترى جمع أبي

=

الأشعريين، بل أثنى عليهم به، فدل على جوازه.

والتأمين التعاوني والتكافلي يدخلان في عموم هذه الأدلة، فهما يندرجان في إطار التعاون على البر والتقوى الذي أمر المولى عز وجل به، وحث عليه النبي ﷺ، وهما نوع من أنواع التعاون والتكافل بين الناس، فيكون حكمه الجواز، لأنه تعاون محض، قائم على التبرع.

ولا يؤثر في عقد التأمين التعاوني والتأمين التكافلي وجود الغرر المتمثل في عدم معرفة مقدار ما سيدفعه مقابل مقدار ما سيأخذه، فإنه يغتفر في عقود التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات.

كما لا يؤثر التفاضل بين ما يدفعه المؤمن له وما يأخذه عند حدوث الضرر، وهو ليس من الربا، لأنه خرج عن المعاوضة إلى التبرع.

كما لا يؤثر أيضاً جهالة مقدار التعويض الذي يأخذه المؤمن له إذا أصابه ضرر، ولا مقدار الأقساط التي يدفعها المؤمن له، للسبب السابق نفسه.

لذا فإن التأمين التعاوني والتأمين التكافلي يعتبران من العقود الجائزة شرعاً؛ لموافقتها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولما بينها من قصد التعاون على تخفيف الأعباء التي تلحق المتضرر، وبما فيه من التعاون والتكافل المطلوب بين الناس.

ولقد اتفق العلماء المعاصرون والمجامع الفقهية على جواز التأمين التعاوني والتكافلي وتنظيمه وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبه

=

عبدة بقية أزواد الناس، ثم شرَّكهم فيها، بأن قسم لكل واحد منهم، وقد كان فيهم من لم يكن له بقية طعام، وقد أعطى بعضهم أقل مما كان بقي له (ولآخر أكثر)).

صدرت قرارات المجامع الفقهية، وقرارات الندوات الفقهية المتخصصة التي عقدت لدراسة هذا الموضوع.

وبهذا القول أخذ المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة^(١) وهو ظاهر قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية^(٢)، والمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة^(٣)، وهو ما قرره مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا^(٤)، وقال بجوازه جمع من الفقهاء المعاصرين^{(٥) (٦)}.

(١) انظر: المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، المحرم ١٣٨٥هـ، ص ٤٠١، وقرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية ص ٢٧، وعقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي ص ٤٥.

(٢) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء، المملكة العربية السعودية، ٣١٣/٤.

(٣) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، ص ٣٦.

(٤) انظر: كتاب المؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ص ٨٧.

(٥) من هؤلاء العلماء: الشيخ محمد أبو زهرة في فتاواه ص ٤٢٣، والشيخ جاد الحق في بحوث وفتاوى إسلامية ٣/٣٤٩، والشيخ عبد العزيز بن باز حيث سئل عن حكم أخذ المعاش التقاعدي فأجاب: (يجوز أخذه، وقد صدرت به فتوى من هيئة كبار العلماء) لقاءاتي مع الشيخين د. عبدالله الطيار، ١/٦٦، والشيخ محمد بن عثيمين كما في مجموع فتواه، جمع السليمان ٢٩/٤١، حيث أجاز معاشات التقاعد، ود. وهبة الزحيلي في بحث التأمين بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٢) (٥٤٩/٢) ود. عبد اللطيف آل محمود في التأمين الاجتماعي ص ٣٤٥، ود. عبد الله النجار في عقد التأمين ص ١٠٦.

(٦) يذكر د. عبد الناصر العطار في كتابه أحكام التأمين ص ١٩٧: ((أما التأمين التعاوني فلم نعثر على رأي لفقيه من فقهاء الشريعة الإسلامية يحرمه، وكذلك الحال بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، ونظام المعاشات)) وقال د. حسين حامد حسان في كتابه حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين ص ٤٦ عن التأمين الاجتماعي:

الفرع الثالث: التأمين التجاري وحكمه.

أولاً: مفهوم التأمين التجاري:

عرف التأمين التجاري بأنه: عقد معاوضة تقوم به شركات التأمين مع الأفراد لضمان ما يصيبهم من خطر ما ^(١).

ثانياً: حكم التأمين التجاري.

ذهب جمهور الفقهاء المعاصرين بتحريم التأمين التجاري بكل صورته. وممن قال بتحريم التأمين التجاري: الفقيه الحنفي ابن عابدين ^(٢)، والشيخ محمد بخيت المطيعي، والشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ محمد أبو زهرة، والدكتور عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر سابقاً ^(٣)، والشيخ عبد الله القليلي مفتي الأردن، والشيخ محمد أبو اليسر عابدين مفتي سوريا،

=

((والذي نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا شيء فيه، ويشاركنا في هذا الرأي جميع الباحثين في عقود التأمين من علماء الشريعة)) وقال الشيخ مصطفى الزرقاء عن نظام التقاعد في كتابه نظام التأمين ص ٦٥: ((إن هذا النظام التقاعدي يقره علماء الشريعة الإسلامية كافة بلا نكير)) وانظر ص ٦٤ منه، وقال في ص ١٣٩-١٤٠ عن نظام معاشات التقاعد: ((وهو الذي يُجمع على جوازه شرعاً علماء الشريعة)) وذكر د. محمد الفنجري في الإسلام والتأمين ص ٨١ أن الفقهاء المحدثين يكادون أن يتفقوا على شرعية نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية. وممن حكى الاتفاق على جوازه د. لاشين في عقد التأمين ص ٥٢.

(١) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، د: محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ٢٠٢١م، ص ٨٨.

(٢) انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين، ١٧٥/٢.

(٣) انظر: التأمين بين الحل والتحريم، عيسى عبده، دار الاعتصام، القاهرة، ص ١٣١.

والدكتور صديق الضرير، وشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق، والشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، وقد استدلووا بالأدلة التالية:

(١) أنه من عقود المعاوضات الاحتمالية، المشتملة على غرر فاحش، وهو منهي عنه.

(٢) أنه يتضمن القمار والميسر، فالمؤمن له قد يدفع بعض الأقساط التي يجب دفعها، ومن ثم يقع الخطر، فيغرم المؤمن مبلغ التأمين كاملاً.

(٣) أنه يتضمن الربا بنوعية: ربا الفضل، وربا النسيئة، والربا متحقق في العقد في كون أن حقيقته معاوضة تبادلية متمثلة ببيع نقد بنقد متحد الجنس.

(٤) أنه أكل للأموال بالباطل، فالمؤمن يأخذ قسط التأمين بغير مقابل عند عدم وقوع الخطر.

وبهذا القول أخذ مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى، شعبان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، وكذلك المجمع الفقهي الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، في القرار رقم: ٩ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، وكذلك قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، في القرار رقم: ٥١ بتاريخ ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٦ م^(١).

(١) انظر: التأمين التعاوني الإسلامي حقيقته، أنواعه، مشروعيته، للدكتور حسن علي الشاذلي، ص ٨، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالتعاون بين الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي سنة ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.

المطلب الثالث: شركات التأمين الإسلامي

اجتهد الفقهاء في طرح البديل الإسلامي لنظام التأمين التجاري، فكانت شركات التأمين الإسلامي هي البديل الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، جاء في قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي الموافقة بالإجماع على قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية المنعقد في الرياض في العام ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م، من اعتبار التأمين التعاوني بديلاً شرعياً عن التأمين التجاري المحرم للأدلة الآتية:

١- أن التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث؛ وذلك عن طريق إسهم أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر؛ فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم على تحمل الضرر.

٢- خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه؛ ربا الفضل وriba النسيئة؛ فعقود المساهمين ليست ربوية، ولا يستغل المساهمون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية.

٣- أنه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع؛ لأنهم متبرعون، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة، بخلاف التأمين التجاري، فإنه عقد معاوضة مالية تجارية.

٤- قيام جماعة من المساهمين، أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشئ التعاون، سواء كان القيام بذلك تبرعاً، أم مقابل أجر معين.

وقد اتجه أكثر الفقهاء المعاصرين إلى الاعتماد على ما ذهب إليه المجمع الفقهي الإسلامي، وبدؤوا بوضع صيغ مناسبة للتأمين الإسلامي،

والدعوة إلى إنشاء مؤسسات وشركات اقتصادية متخصصة للتأمين الإسلامي، تجسد فكرته وتبين أحكامه، لتحل محل مؤسسات وشركات التأمين التجاري في البلدان الإسلامية. وقد قامت في العديد من الدول العربية والإسلامية شركات للتأمين الإسلامي.

المطلب الرابع: ضوابط شركات التأمين الإسلامي:

- وضع الفقهاء عدداً من الضوابط الشرعية التي يجب على شركات التأمين الإسلامية الالتزام بها، ومن أبرز تلك الضوابط ما يلي:
- ١- أن يكون نظام التأمين تعاونياً، وأن تكون الغاية الأساسية لجميع أطراف هي التعاون، سواء عن طريق التبرع أم القرض الحسن، وذلك لترميم المخاطر التي يتعرض لها الأعضاء، ولا يجوز أن تغطي على هذه الغاية قصد تحصيل الأرباح، وأن ينص على ذلك في النظام الأساسي.
 - ٢- النص على عدم مخالفة الشريعة في اللوائح الأساسية المنظمة لحساب التأمين وتعاملات الشركة العملية التأمينية^(١).
 - ٣- تكوين هيئة رقابة شرعية، تقوم بالرقابة وإصدار الفتاوى لمعاملات الشركة وممارساتها، وتكون قراراتها ملزمة للشركة، وينص على ذلك في النظام الأساسي.
 - ٤- تكوين قسم للرقابة الشرعية، للتأكد من تطبيق قرارات الهيئة الشرعية، والتأكد من عدم وجود مخالفات في التطبيق، وتكون مرجعيتها الهيئة الشرعية، ولها الحق في التدقيق والمراقبة لكل التفاصيل، والاطلاع على كل ما تحتاج إليه.

(١) انظر: التأمين الإسلامي، أحمد سالم ملحم، دار الثقافة، الأردن، ص ١١٩.

- ٥- النص على مبدأ التبرع في النظام الأساسي والتعاون والتكافل وكل ما له به علاقة من تفاصيل وإجراءات متعلقة به ^(١).
- ٦- النص على كون الشركة وكيلة على حساب التأمين بأجر أو بدون أجر ^(٢).
- ٧- النص على تشغيل أموال حساب التأمين في مجالات مباحة شرعاً وأمانة ^(٣).
- ٨- تحديد الربح في عملية المضاربة ينبغي أن يكون متسماً بالعدالة.
- ٩- تحديد الفائض في التأمين ينبغي أن يكون قراراً مشتركاً بين مجلس هيئة المشتركين ومجلس إدارة الشركة المساهمة بالتنسيق مع الهيئة الشرعية، من حيث مقداره والاحتياطي وكل ما يخصه.
- ١٠- النص على أن الفائض لا يستحقه المساهمون في الشركة، بل أصحاب حساب التأمين ^(٤).
- ١١- النص على وجود حسابين مستقلين: حساب للتأمين وحساب للمساهمين ^(٥).

(١) انظر: تأمين مخاطر رجال الأعمال ، حسين حسين شحاتة، دار الكلمة، ص ٤٧.

(٢) التأمين الإسلامي، أحمد ملحم، ص ١٢٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٤) انظر: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، محمد عثمان شبير، ص ١٣٥ ، أعمال الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي حول الضوابط الشرعية للتأمين التعاوني عن: التأمين الإسلامي، علي محي الدين القره داغي، ص ٣٤٥.

(٥) التأمين الإسلامي، أحمد ملحم، ص ١٢٠.

المبحث الثالث

الرقابة الشرعية على شركة التكافل الدولية - البحرين -

وفيه تمهيد، وثلاثة مطالب:

تمهيد: تاريخ التأمين في مملكة البحرين.

شهد قطاع التأمين في مملكة البحرين طفرة ملحوظة منذ عام ١٩٥٠م، حيث نما بشكل واضح نتيجة التطور في القطاع المالي والاقتصادي، وقد جاء ذلك إثر اتخاذ مملكة البحرين الخطوات اللازمة لتوفير بيئة ملائمة لقطاع التأمين من خلال تطبيق أفضل المعايير والقوانين التي تكفل نمو هذا القطاع على المدى البعيد^(١).

وقد بلغ عدد شركات وهيئات التأمين ١٣٧ شركة وهيئة في نهاية عام ٢٠٢٤م، لتشمل شركات التأمين المحلية التي تعمل في مجالات التأمين التقليدي، والتكافل الإسلامي، وإعادة التأمين وإعادة التكافل والتأمين التابع، بالإضافة إلى فروع شركات التأمين الأجنبية، كما بلغ عدد شركات التأمين الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ٥ شركات تأمين تكافلي وشركة واحدة لإعادة التكافل.

ويضم سوق التأمين عددًا من وسطاء التأمين ومقدمي الخدمات الإدارية لشركات التأمين ومستشاري التأمين والخبراء الاكتواريين وخبراء المعاينة وتقدير الأضرار وصناديق التأمين وجمعيات التأمين والخدمات المساندة.

ويتولى مصرف البحرين المركزي منذ عام ٢٠٠٢م مهمة مراقبة قطاع التأمين؛ وذلك من خلال تطبيق أفضل المعايير الرقابية لقطاع

(١) انظر: تاريخ التأمين في البحرين، علي قاسم ربيعة، جمعية التأمين البحرينية، ط١،

٢٠١٥م، البحرين، ص ٨.

الخدمات المالية العاملة في مملكة البحرين، كما يحرص على تطبيق جميع القوانين والتشريعات الرقابية للتأمين بما يتماشى مع قوانين وقواعد الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) ^(١).

وقد حققت مملكة البحرين إنجازات ملحوظة وقفزات متقدمة، فلقد أصبحت مركزاً عالمياً في قطاع الخدمات المالية الإسلامية وذلك لما قدمته الدولة من دعم ومساندة، وللسياسة المتوازنة التي انتهجتها، لتعزيز نموذج الاقتصاد المفتوح المتعدد القطاعات، إضافةً إلى تطبيق أفضل المعايير والتشريعات، مما جعلها مركزاً رائداً في مجال الخدمات المالية إقليمياً وعالمياً، والدولة المضيفة لأكبر تجمع للمؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط، حيث تضم اليوم منظمات وهيئات هامة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية الدولية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "مركز دراسات التمويل الإسلامي".

المطلب الأول: شركة التكافل الدولية - البحرين - تأسيسها وتطورها وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: تأسيس شركة التكافل الدولية - البحرين -.

تُعد شركة التكافل الدولية - البحرين - أولى الشركات المتخصصة في مجال التأمين الإسلامي في مملكة البحرين وفي منطقة الخليج العربي، ومن أوائل شركات التأمين الإسلامية العريقة في الشرق الأوسط، وتعد رائدة في تقديم خدمات التأمين الإسلامي في المنطقة، وهي تعمل في تقديم خدمات التأمين التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مسترشدة بمبادئ

(١) انظر: موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh

العدالة والنزاهة والالتزام برفاهية المجتمع، وتقديم حلولاً متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي الاحتياجات المتطورة للأفراد والشركات في البحرين.

وشركة التكافل الدولية شركة مساهمة بحرينية عامة مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، وقد تأسست الشركة في عام ١٩٨٩م، بموجب السجل التجاري رقم ٢١١٠٠ الذي تم الحصول عليه بتاريخ ١١ أبريل ١٩٨٩م، وهي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي.

تدار أنشطة شركة التكافل الدولية - البحرين - وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تلتزم الشركة بمبادئ التأمين التكافلي الذي يقوم على مبدأ التعاون بين الأعضاء في تغطية المخاطر، ويتم إدارة الشركة وفقاً للمعايير الشرعية وتحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية^(١).

ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في إدارة أنشطة التكافل العام والعائلي والاستثمارات وذلك عن طريق تطبيق نموذج الوكالة والمضاربة على التوالي، بالنيابة عن المشاركين وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم تنظيم أنشطة إعادة التكافل على أساس سنة الاكتتاب وتجمع الاشتراكات في صندوق المشاركين للتعويض عن أية خسائر قد تلحق بالصندوق عند وقوع حدث محدد.

ويعد المساهم الأكبر في الشركة هي الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب، وهي شركة مدرجة مسجلة ومدرجة في مملكة البحرين، بينما الشركة القابضة النهائية هي شركة فيرفاكس المالية القابضة المحدودة، وهي كيان مدرج مسجل ومدرج في كندا.

(١) انظر: موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،

الفرع الثاني: الخدمات التأمينية لشركة التكافل الدولية - البحرين -.

تقوم شركة التكافل الدولية - البحرين - بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التأمينية التي تغطي العديد من الاحتياجات، وخاصة ما يتعلق بتطوير وتوفير أغطية الحماية للممتلكات، والهندسة، والحوادث، والبضائع البحرية، وهياكل السفن، والطيران، والطب، والسيارات، وإدارة صناديق التكافل العام والتكافل العائلي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية نيابة عن المشتركين في الصندوق.

وتشتمل أموال التكافل العام للشركة على أغطية الحماية من السقوط باستثناء التأمين المتناقص ومستوى ضمان المدة، وتكافل الادخار والتي تعد جزءاً من صندوق التكافل العائلي.

وقد تمكنت شركة التكافل الدولية من تبوء صدارة شركات التأمين الإسلامي في البحرين، ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية، ومقدمة حلول تأمينية شاملة تلبي احتياجات الأفراد والعائلات والشركات.

ولقد قامت شركة التكافل الدولية - البحرين - بتطوير مجموعة من المنتجات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتستجيب لاحتياجات العملاء المتنوعة من خلال أربع فئات رئيسية^(١):

الفئة الأولى: التكافل العام: تشمل هذا الفئة مجموعة قوية من خيارات التغطية، بما في ذلك تأمين جميع مخاطر الممتلكات التأمين البحري والجوي، والتأمين الهندسي، كما يغطي التكافل العام المسؤوليات المهنية، مثل: سوء الممارسة الطبية، والتأمين على المدراء والمسؤولين، مما يلبي احتياجات مجموعة متنوعة من المهنيين، ويغطي أيضاً الاحتياجات

(١) انظر: موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،

الشخصية لهم، كما يوفر هذا القسم تغطية شاملة لتأمين السفر، والمنزل، والحوادث الشخصية، مما يضمن حصول العملاء على خطط حماية شاملة ومخصصة.

الفئة الثانية: التكافل الصحي والعائلي: تشمل هذه الفئة مجموعة من المنتجات والخيارات لتعزيز صحة وسلامة الفرد والأسرة وصولاً لحفظ المجتمع، من خلال تلبية تغطيات تأمينية في مجال الصحة تلبي احتياجات الأفراد والمجموعات، وتشمل هذه التغطيات: الرعاية طويلة الأمد، والتأمين ضد الأمراض الخطيرة، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الأولية، مما يوفر راحة البال والدعم للعائلات في مختلف الظروف.

الفئة الثالثة: تكافل المركبات: توفر شركة التكافل تغطية شاملة مع مجموعة متنوعة من الخيارات القابلة للتخصيص، مما يضمن لملاك المركبات إيجاد خطة تناسب احتياجاتهم الخاصة، وفقاً لمبادئ التكافل التي تقوم عليها الشركة.

الفئة الرابعة: التكافل الذكي: تماشياً مع تبني التقدم التكنولوجي، قدمت شركة التكافل تطبيق "سمارت تكافل"، وهو حل تأميني رقمي مبتكر يمكن الوصول إليه عبر شبكة الإنترنت، وتلبي هذه المنصة احتياجات المستهلكين الحديثة من حيث الوصول والكفاءة مما يسمح للعملاء بإدارة وثائقهم من خلال واجهات رقمية سهلة الاستخدام، مما يمثل نهجاً مستقبلياً في قطاع التأمين التقليدي^(١).

(١) المرجع السابق.

الفرع الثالث: شركة التكافل الدولية - البحرين - والالتزام بالاستدامة الشاملة.

يعد التزام شركة التكافل الدولية - البحرين - بالاستدامة الشاملة عنصراً مهماً يدعم رسالتها في خدمة المجتمع بنزاهة ومسؤولية، ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى رعاية البيئة والاهتمام بها، ويتجلى هذا الالتزام من خلال مجموعة شاملة من المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز رفاهية المجتمع، والحد من الأثر البيئي لعملياتها.

وتبنى استراتيجية الاستدامة الشاملة في الشركة على إجراءات استباقية للحفاظ على الموارد، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتنفيذ ممارسات مستدامة عبر جميع جوانب أعمالها.

بالإضافة إلى ذلك، تركز برامجها المجتمعية على التعليم والصحة والرفاهية، مما يعزز الاستدامة في جوهر مبادئها المؤسسية.

هذه المبادرات تتماشى مع المتطلبات التنظيمية المحلية من مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى إرشادات بورصة البحرين والأهداف العالمية الأوسع، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي توفر إطاراً لمعالجة مجموعة من التحديات العالمية.

وتستفيد شركة التكافل الدولية من هذه الأهداف كدليل لتعزيز مساهماتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان الاستدامة البيئية^(١).

(١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،

أما ما يتعلق بالاستدامة الشاملة في التأمين الإسلامي، فإن شركة التكافل الدولية - البحرين - كشركة تأمين إسلامية، يرتبط نهجها تجاه الاستدامة الشاملة ارتباطاً وثيقاً بالقيم الإسلامية العريقة، التي تركز على الممارسات الأخلاقية والعدالة والتنمية ودعم المجتمع، وتوجه هذه المبادئ ممارسات التكافل واستراتيجياته في الاستدامة، بما يضمن أن جميع العمليات والاستثمارات تتم بطريقة أخلاقية وتساهم مساهمة إيجابية في رقي المجتمع وتقدمه.

ويتم تنفيذ هذا النهج الإسلامي في الاستدامة من خلال سياسات الاستثمار التي تتجنب القطاعات والأنشطة الضارة بالمجتمع أو البيئة، من خلال التركيز على الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي الإيجابي، مثل مبادرات تطوير المجتمع، وتضمن شركة التكافل الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية مع دعم الأهداف المستدامة لرؤية البحرين ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، يظهر التزام الشركة بالعدالة ودعم المجتمع من خلال جهودها في جعل التأمين التكافلي متاحاً لمختلف فئات المجتمع، مما يعزز الشمول المالي.

وفي موازاة عملياتها مع أهداف التنمية المستدامة، تقرر شركة التكافل بالترابط بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتلتزم بدفع هذه الأهداف داخل إطار عملها، مما يعزز مكانتها كشركة رائدة في تعزيز الاستدامة داخل قطاع التأمين الإسلامي العالمي^(١).

(١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت:

المطلب الثاني: المعايير الحاكمة لشركات التأمين الإسلامي والقرارات المنظمة لهيئة الرقابة الشرعية في مملكة البحرين.
وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: التنظيم القانوني لشركات التأمين الإسلامية.

نظمت مملكة البحرين قطاع شركات التأمين الإسلامي، حيث حدد المرسوم الملكي رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٠م في مادته (٣٩) الفقرة (ج) ^(١)، ما ينظم المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومن بينها شركات التأمين الإسلامي بمملكة البحرين، وذلك بخضوعها للمعايير الشرعية التي يصدر بتحديددها قرار من مصرف البحرين المركزي.

لذا فإن المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين بشكل عام تخضع لما يصدر عن مصرف البحرين المركزي من لوائح وقرارات وتوجيهات، وهي ملتزمة بتنفيذه.

وقد صدر قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠م، بشأن المعايير الحاكمة للمعاملات الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، والذي نص في مادته الأولى:

"تخضع كافة المعاملات والعقود المبرمة من قبل المرخص لهم الذين يقدمون خدمات مالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمنشورة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف" ^(٢).

(١) انظر: المرسوم الملكي رقم ١٤ والمنشور في الجريدة الرسمية، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، على شبكة الإنترنت: <https://lloc.gov.bh/PDF/RBCB1820.pdf>

(٢) انظر: قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم ١٨، موقع هيئة التشريع والرأي

ومن بين المعايير الشرعية التي صدر بها قرار مصرف البحرين المركزي المعيار رقم (٢٦) بشأن التأمين الإسلامي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي)^(١).

وقد صدر عن محافظ مصرف البحرين المركزي قرار بتطبيق المعيار الشرعي رقم (٢٦) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية^(٢).

لذا فإن شركات التأمين الإسلامي تلتزم بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية الأيوبي بشكل عام، ومن ضمنها المعيار الشرعي رقم (٢٦) الخاص بالتأمين الإسلامي وتطبقه.

الفرع الثاني: قرارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي).

من أبرز المعايير الشرعية الحاكمة للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام ومن بينها شركات التأمين الإسلامي المعايير الشرعية الصادرة

=

القانوني، مملكة البحرين، على شبكة الإنترنت

<https://lloc.gov.bh/Legislation/HTM/RBCB> ١٨٢٠

(١) انظر: المعيار رقم: (٢٦)، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ص ٦٨١.

(٢) انظر: قرار محافظ مصرف البحرين المركزي بشأن تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ومن ضمن المعايير معيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦)، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، على شبكة الإنترنت: <https://lloc.gov.bh/PDF/OT> ١٢٢١.pdf.

عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي)، وهي من أهم المنظمات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية^(١).

وتعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية مستقلة، وقد كان يطلق على هذه الهيئة سابقاً اسم (هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ٢٦/٢/١٩٩٠م في الجزائر، وتم تسجيلها في مملكة البحرين بتاريخ ٢٧/٣/١٩٩١م كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير ربحية^(٢).

وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والتدقيق لتلك المؤسسات وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبما يلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات.

ولقد أصدرت الهيئة عدداً من المعايير في جوانب المحاسبة والمراجعة والحوكمة والتدقيق والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية.

(١) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com

(٢) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين، ص ٢١.

وقد لاقت هذه المعايير قبولاً دولياً واسعاً من قبل المؤسسات المالية من البنوك المركزية والمصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية حول العالم.

ومن بين المعايير الشرعية التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) معيار رقم (٢٦) بشأن التأمين الإسلامي.

الفرع الثالث: معيار الأيوبي رقم: (٢٦) المتعلق بالتأمين الإسلامي.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) معيار رقم (٢٦) والخاص بالتأمين الإسلامي^(١).

ويتناول هذا المعيار التأمين الإسلامي، من حيث تعريفه، وتكييفه، وخصائصه، ومبادئه، وأركانه، وأنواعه، وتمييزه عن التأمين التقليدي، ووضع الضوابط التي يجب مراعاتها في المؤسسات المالية الإسلامية، ولا يتناول الضمان الاجتماعي المنظم من الدولة^(٢).

الفرع الرابع: المبادئ والأسس الشرعية لمعيار التأمين الإسلامي

يقوم التأمين الإسلامي على المبادئ والأسس الشرعية التي يجب أن ينص عليها في النظام الأساسي للشركة، أو في اللوائح، أو في الوثائق^(٣) وهي:

(١) انظر: المعيار رقم: (٢٦)، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ص ٦٨١.

(٢) انظر: موقع هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com.

(٣) انظر: المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ص ٦٨١.

- ١- الالتزام بالتبرع: حيث ينص على أن المشترك يتبرع بالاشتراك وعوائده لحساب التأمين لدفع التعويضات، وقد يلتزم بتحمل ما قد يقع من عجز حسب اللوائح المعتمدة.
- ٢- قيام الشركة المنظمة للتأمين بإنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها، والآخر: خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم.
- ٣- الشركة وكيلة في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيلة في استثمار موجودات التأمين.
- ٤- يختص حساب التأمين بموجودات التأمين وعوائد استثماراتها، كما أنه يتحمل التزاماتها.
- ٥- يجوز أن تشتمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطيات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض.
- ٦- صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين، والفوائض المتراكمة في وجوه الخير عند تصفية الشركة.
- ٧- أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين من خلال إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة، وحماية مصالحهم، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة.
- ٨- التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها واستثماراتها، وبخاصة عدم التأمين على المحرمات، أو على أغراض محرمة شرعاً.
- ٩- تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاوها ملزمة للشركة، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي.

وهذا ما يتعلق بمعيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦)، والذي يتم تطبيقه على شركات التأمين الإسلامي.

فنجد أن من بين المبادئ والأسس التي نص عليها المعيار تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاواها ملزمة للشركة.

ولقد نصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) تحت عنوان تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها على ما يلي:

أ- هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات. ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إمام بفقه المعاملات.

ب- يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال و/ أو الاقتصاد و/ أو القانون و/ أو المحاسبة وغيرهم^(١).

(١) معيار الضبط رقم ١، موقع هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com

المطلب الثالث: واقع هيئة الرقابة الشرعية بشركة التكافل الدولية - البحرين - تنظيمها والالتزم بقراراتها.
وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: الإطار القانوني لهيئة الرقابة الشرعية:

نص النظام الأساسي لشركة التكافل الدولية - البحرين - على وجود هيئة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة منذ تأسيسه سنة ١٩٨٩م^(١). وهو ما أكد عليه المرسوم الملكي رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٠م في مادته (٣٩) الفقرة (ج)^(٢)، الذي ينظم المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومن بينها شركات التأمين الإسلامي بمملكة البحرين، وذلك بخضوعها للمعايير الشرعية التي يصدر بتحديددها قرار من مصرف البحرين المركزي، وبما صدر به قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠م^(٣)، بشأن المعايير الحاكمة للمعاملات الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، والذي نص في مادته الأولى: " بخضوع كافة المعاملات والعقود المبرمة من قبل المرخص لهم الذين يقدمون خدمات مالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "، ومن بين المعايير

(١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت، www.gigtakaful.bh

(٢) انظر: المرسوم الملكي رقم ١٤ والمنشور في الجريدة الرسمية، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، على شبكة الإنترنت: <https://lloc.gov.bh/PDF/RBCB1820.pdf>

(٣) انظر: قرار محافظ مصرف البحرين المركزي رقم ١٨، موقع هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، على شبكة الإنترنت <https://lloc.gov.bh/Legislation/HTM/RBCB1820>

الشرعية معيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦) ^(١) والذي ينص على وجود هيئة الرقابة الشرعية.

وهذا ما سارت عليه شركة التكافل الدولية منذ تأسيسها، حيث شكلت هيئة للرقابة الشرعية، وقد عرفته بأنه: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقه المعاملات".

الفرع الثاني: تشكيل هيئة الرقابة الشرعية واجتماعاتها:

يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية؛ وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة، مع مراعاة القواعد والإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ويحق للمساهمين تفويض مجلس الإدارة بتحديد المكافأة لهيئة الرقابة الشرعية.

ويجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية مما لا يقل عن ثلاث أعضاء تكون عضوية هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات حسب التعليمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تعقد هيئة الرقابة الشرعية اجتماعين اعتياديين على الأقل خلال السنة المالية واجتماعات إضافية كلما اقتضت الحاجة. كما تقدم هيئة الرقابة الشرعية الدعم المستمر لإدارة الشركة ومجلس الإدارة ^(٢).

(١) انظر: المعيار رقم: (٢٦)، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ص ٦٨١.

(٢) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،
www.gigtakaful.bh

الفرع الثالث: مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية بشركة التكافل الدولية:

نصت شركة التكافل الدولية - البحرين - على مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية، هي:

- (١) الحفاظ على سلامة معاملات الشركة من المحظورات الشرعية.
 - (٢) مراقبة الأعمال للتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
 - (٣) يعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات الشركة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للشركة.
 - (٤) تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتجهيز وتقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية في اجتماعها السنوي، والذي يبين رأي الهيئة في أمثال الشركة بشكل عام مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويشتمل التقرير على رأي الهيئة في إدارة الزكاة وإدارة حساب الأموال الخيرية الأخرى التي أسستها الشركة (١) (٢).
- تعين هيئة الرقابة الشرعية مراقباً شرعياً داخلياً للشركة للمساعدة في أداء مهام الهيئة التي تتضمن على سبيل المثال:
- فحص مدى التزام الشركة بالشريعة في جميع أنشطتها.
 - مساعدة إدارة الشركة بتقديم التوجيه والإرشاد والتدريب بشأن الالتزام بالشريعة.

(١) وفقاً للمعيار رقم: (٢٦)، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ص ٦٨١، ولقرار محافظ مصرف البحرين المركزي.

(٢) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت، www.gigtakaful.bh

• تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية.

- يجب على هيئة الرقابة الشرعية انتخاب أحد الأعضاء كممثل في لجنة التدقيق وحوكمة الشركة، وذلك للإرشاد في أمور الحوكمة المتعلقة بالشرعية ويعمل كحلقة وصل بين الهيئة ومجلس الإدارة.

الفرع الرابع: أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في شركة التكافل الدولية:

تضم هيئة الرقابة الشرعية الأعضاء التالية أسماؤهم:

(١) فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف محمود آل محمود - رئيس هيئة الرقابة الشرعية: حاصل على الدكتوراه في الفقه، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين سابقاً، شارك في عضوية هيئات شرعية متعددة، وله خبرة واسعة في المصرفية الإسلامية.

(٢) فضيلة الشيخ عصام إسحاق - نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية: حاصل على البكالوريوس من جامعة مونتريال بكندا، شارك في عضوية هيئات شرعية متعددة، وله خبرة واسعة في المصرفية الإسلامية.

(٣) فضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر - عضو هيئة الرقابة الشرعية: حاصل على الدكتوراه من جامعة لاهاي - هولندا، شارك في عضوية هيئات شرعية متعددة، وله خبرة واسعة في المصرفية الإسلامية^(١).

(١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،

الفرع الخامس: أداء شركة التكافل الدولية - البحرين - وفقاً للمعايير الشرعية المتعلقة الرقابة الشرعية.

يمكن استعراض أداء شركة التكافل الدولية - البحرين - والتزامها بالمعايير الشرعية المتعلقة بالرقابة الشرعية من خلال التالي:

أولاً: وجود هيئة للرقابة الشرعية فعالة: من خلال الاطلاع على وثائق شركة التكافل الدولية - البحرين - يظهر مدى التزام الشركة بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية منذ تأسيسها في سنة ١٩٨٩م، ومباشرة الهيئة لعملها من الرقابة الشرعية على كافة أعمال الشركة، وحتى قبل صدور ما يلزم من قرارات ولوائح وتشريعات منظمة توجب تشكيل هيئة للرقابة الشرعية، مما يؤكد مصداقية الشركة في توجيهها لجعل كافة أعمالها مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

حيث تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاث من العلماء المتخصصين في الشريعة الإسلامية، ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية؛ وذلك بناءً على توصية من مجلس الإدارة، وتعقد اجتماعين اعتياديين خلال السنة المالية.

ثانياً: الالتزام بمهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية بشركة التكافل الدولية، ويتم ذلك من خلال:

- (١) الحفاظ على سلامة معاملات الشركة من المحظورات الشرعية.
- (٢) مراقبة الأعمال للتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- (٣) توجيه نشاطات الشركة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- (٤) التزام الشركة بفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية^(١).

(١) المرجع السابق.

ثالثاً: الالتزام بما صدر من قوانين ولوائح منظمة لشركات التأمين الإسلامي.

قامت شركة التكافل الدولية - البحرين - بالالتزام بما جاء في القوانين واللوائح والقرارات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن شركات التأمين الإسلامي وخاصة ما يتعلق بمعيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية^(١).
رابعاً: الالتزام بالمبادئ والأسس الشرعية لمعيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦).

قامت شركة التكافل الدولية - البحرين - بالأخذ بجميع المبادئ والأسس الشرعية لمعيار التأمين الإسلامي رقم (٢٦) ، (عدا ما يتعلق ببند التصفية) من خلال التالي:

(١) التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها واستثماراتها، وبخاصة عدم التأمين على المحرمات، أو على أغراض محرمة شرعاً.

(٢) تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاوها ملزمة للشركة.

(٣) الالتزام بالتبرع وهذا ما نصت عليه في وثيقة التأمين، وأن المشترك يتبرع بالاشتراك وعوائده لحساب التأمين لدفع التعويضات.

(٤) الشركة وكيالة في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيالة في استثمار موجودات التأمين.

(١) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com

٥) إنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها، والآخر: خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم.

٦) أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين من خلال إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة، وحماية مصالحهم، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة.

٧) توزيع فائض العمليات التأمينية على حملة وثائق التأمين.

ولعل آخر ما قامت به شركة التكافل الدولية - البحرين - في سبيل التزامها بالمعايير الشرعية بتوزيع فائض العمليات التأمينية على حملة وثائق التأمين، مما يمثل تطبيقاً عملياً لمبادئ التكافل القائمة على التعاون والتضامن وتحقيق العدالة بين المشتركين، ويعكس التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية، ويبرهن على نجاح واستدامة هذا النموذج في بيئة مالية حديثة ومتطورة^(١).

خامساً: مراجعة العقود:

قامت هيئة الرقابة الشرعية بشركة التكافل الدولية - البحرين - بالتأكد من صحة العقود وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال النظر في صحة النظام الأساسي وعقد التأسيس، والنظر في اللوائح الداخلية للشركة والتأكد من إعدادها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والبعد عن كل ما يخل بها، والتأكد من مشروعية العقود وعدم معارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية قبل التوقيع عليها.

(١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،

سادساً: جمع الفتاوى ونشرها:

قامت هيئة الرقابة الشرعية بجمع الفتاوى وتنظيم عملية الرجوع إليها، حيث تم نشر جميع فتاوى شركة التكافل الدولية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية حتى عام ٢٠١٥م.

سابعاً: إعداد التقرير السنوي:

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بشركة التكافل الدولية - البحرين - بتجهيز وتقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية في اجتماعها السنوي، والذي يبين رأي الهيئة في امتثال الشركة بشكل عام مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتضمن التقرير رأي الهيئة في إدارة الزكاة وإدارة حساب الأموال الخيرية الأخرى التي أسستها الشركة ^(١).

وبناء على ذلك، يظهر مستوى الأداء المتقدم لشركة التكافل الدولية - البحرين - ومدى التزامها بما صدر من القوانين واللوائح والقرارات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن شركات التأمين الإسلامي والمعايير المنظمة لها، ومن أبرزها الالتزام بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية في الشركة مع الالتزام بكل ما يصدر عنها.

(١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت،

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- (١) أهمية الرقابة الشرعية على شركات التأمين الإسلامية باعتبارها ضرورة مهنية، لتجنب مخاطر عدم امتثال شركات التأمين للأحكام الشرعية، وتعزيز ثقة المتعاملين بها، كون هذه الشركات البديل الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية.
- (٢) وجود هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامية أمر حتمي لا غنى عنه، فلا يكفي أن تكون شركة التأمين تحمل الهوية " الإسلامية " لإباحة معاملاتها، وذلك للحفاظ على التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مجالات عملها.
- (٣) أهمية دعم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية والتي يتم تعيينها من قبل الجمعية العامة، مع التأكيد على إلزامية قراراتها، وتمكينها من وضع آليات عملها بشكل مستقل، وتحديد اختصاصاتها، مع إلزام شركة التأمين الإسلامي بأخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية على جميع اللوائح والقرارات والتعاميم الخاصة بالشركة.
- (٤) من خلال النموذج البحريني والمتمثل بشركة التكافل الدولية اتضح دعم مملكة البحرين لشركات التأمين الإسلامية من خلال سن القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لعملها؛ مما يبرز مكانة وأهمية شركات التأمين الإسلامي، ودور الرقابة الشرعية فيها، من خلال التأكيد عليها وعلى مبدأ استقلاليته، كما اتضح أيضاً مستوى الأداء المتقدم لشركة التكافل الدولية - البحرين - ومدى التزامها بالقوانين المنظمة وتطبيقها، مع التزام الشركة بقرارات هيئة الرقابة الشرعية فيها، وهو نموذج متقدم ومتميز، تحقق بتضافر الجهود.

ثانياً: التوصيات:

- (١) إلزام شركات التأمين الإسلامي اعتماد المعايير الشرعية والتي وضعتها المؤسسات والجهات العلمية المتخصصة والمعتبرة والمشهود لها بالموثوقية.
- (٢) إلزام شركات التأمين الإسلامي بإنشاء إدارة تدقيق شرعي داخلي.
- (٣) ضرورة التدقيق الشرعي الخارجي، لبيان مدى التزام شركة التأمين الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم تعيين جهة التدقيق من الجمعية العامة.
- (٤) إصدار تشريعات تعزز عمل هيئات الرقابة الشرعية، للإلزام بها، ووضع عقوبات لمن يتهاون في تنفيذها.
- (٥) إنشاء لجنة عليا للرقابة الشرعية في كل دولة تكون بمثابة المرجعية العليا لشركات التأمين الإسلامي.
- (٦) إيجاد صيغة لتوحيد المرجعية الشرعية لشركات التأمين الإسلامي في البلد الواحد أو الإقليم الواحد في حال تعارض الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامية.
- (٧) الحاجة إلى تكثيف الدراسات حول معايير الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية وما يتعلق بهما، لتعزيز مكانة شركات التأمين الإسلامية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المطبوعة:

- (١) الأسس الفنية للرقابة الشرعية، عبد الستار أبو غدة، حولية البركة، مجموعة دلة البركة المصرفية، ٢٠٠٢م.
- (٢) أوفوا بالعقود، عبد الستار أبو غدة، حولية البركة، مجموعة دلة البركة المصرفية، ١٩٩٧م.
- (٣) تاريخ التأمين في البحرين، علي قاسم ربيعة، جمعية التأمين البحرينية، ط١، ٢٠١٥م، البحرين.
- (٤) التأمين الإسلامي، أحمد سالم ملحم، دار الثقافة للنشر، الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.
- (٥) التأمين الإسلامي، علي محي الدين القره داغي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- (٦) التأمين التعاوني الإسلامي حقيقته، أنواعه، مشروعيته، للدكتور حسن علي الشاذلي، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالتعاون بين الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠١٠م.
- (٧) التأمين بين الحل والتحريم، عيسى عبده، دار الاعتصام، القاهرة.
- (٨) تأمين مخاطر رجال الأعمال، حسين حسين شحاتة، دار الكلمة، القاهرة.
- (٩) تفعيل هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، عبد الحق حميش، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد ١، ٢٠٠٧م.
- (١٠) التكيف الشرعي للتأمين التكافلي، السعيد بو هراوة، ورقة بحثية نشرت في الندوة الدولية حول (شركة التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية)، ٢٠١١م.

- (١١) حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين، حسين حامد حسان، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- (١٢) الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، يوسف عبدالله الشبيلي، دار ابن الجوزي، ط ١.
- (١٣) دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها شروطها طريقة عملها، أحمد بن عبد الله بن حميد، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته ١٩، الإمارات العربية المتحدة.
- (١٤) الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، عبد الحميد البعلي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد ٤.
- (١٥) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسن داود، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- (١٦) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حمزة عبد الكريم محمد حماد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤م.
- (١٧) الرقابة الشرعية في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، صالح المري، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠١٢م.
- (١٨) الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، محمد أمين القطان، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.
- (١٩) الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، عطية السيد فياض، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.
- (٢٠) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١.
- (٢١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٢) عقود التأمين من الناحيتين التأمينية والقانونية، جمال الحكيم، دار المعارف، القاهرة، ١٦٦٥م.

٢٣) فتاوى شركة التكافل الدولية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، في الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٥م، إصدارت شركة التكافل الدولية، البحرين.

٢٤) قوانين التأمين التكافلي، رياض الخليفي، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني بالجامعة الأردنية، ٢٦/٤/١٤٣١هـ.

٢٥) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦) مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة وتطبيقاتها في الأردن، عمر الشويكي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد ٢٥، عمان، سنة ١٩٨١م.

٢٧) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

٢٨) مجموعة رسائل ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، الدار الشامية، ط ١، ١٤٤٥هـ.

٢٩) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٣٠) المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العربية، بيروت.

٣١) المعاملات المالية المعاصرة، محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ٢٠٢١م.

٣٢) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

٣٣) معايير المراجعة، هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٧هـ، البحرين.

- ٣٤) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- ٣٥) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت.
- ٣٦) معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- ٣٧) المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، المحرم ١٣٨٥هـ.
- ٣٨) موسوعة معايير المراجعة، طارق عبد العال حماد، الدار الجامعية، ٢٠١٠م.
- ٣٩) نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه، مصطفى الزرقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٤٠) النظام القانوني للبنوك الإسلامية، عاشور عبد الحميد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤١) هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رياض الخلفي، كلية الشريعة القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م.
- ثانياً: المواقع الإلكترونية:**
- ١) موقع شركة التكافل الدولية - البحرين - على شبكة الإنترنت، www.gigtakaful.bh
- ٢) موقع مصرف البحرين المركزي على شبكة الإنترنت، www.cbb.gov.bh
- ٣) موقع هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، على شبكة الإنترنت: <https://lloc.gov.bh>
- ٤) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة على المؤسسات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت، aaoifi.com

References :

alquran alkarim.

awlaan: alkutub almatbueati:

- 1) al'usus alfaniyat lilraqabat alshareiati, eabd alsataar 'abu ghudata, hawliat albarakati, majmueat dilat albarakat almasrifiati, 2002m.
- 2) 'uwfuu bialeuqudi, eabd alsataar 'abu ghudata, hawliat albarakati, majmueat dilat albarakat almasrifiati, 1997m.
- 3) tarikh altaamin fi albahrayni, eali qasim rabieati, jameiat altaamin albahrayniati, ta1, 2015ma, albahrin.
- 4) altaamin al'iislamii, 'ahmad salim malhami, dar althaqafat lilnashri, al'urduni, ta1, 2020m.
- 5) altaamin al'iislami, ealiun muhi aldiyn alqurah daghi, , dar albashayir al'iislamiati, bayrut, 2009m.
- 6) altaamin altaeawuniu al'iislamiu haqiqathu, 'anwaeuhu, mashrueiatuhu, lilduktur hasan eali alshaadhli, bahath muqadim limutamar altaamin altaeawunii bialtaeawun bayn aljamieat al'urduniyat wamajmae alfiqh al'iislami alduwli, 2010m.
- 7) altaamin bayn alhali waltahrimi, eisaa eabduhu, dar aliaetisami, alqahirati.
- 8) tamin makhatir rijal al'aemal , husayn husayn shihatatu, dar alkalimati, alqahirati.
- 9) tafeil hayyat alfatwaa walraqabat alshareiat fi almuasasat almaliat al'iislamiati, eabd alhaq hamyshi, majalat jamieat alshaariqat lileulum alshareiat wal'iinsaniati, aleadad 1, 2007m.
- 10) altikyif alshareiu liltaamin altakafli, alsaeid bu hirawat, waraqat bahthiat nushirat fi alnadwat alduwaliat hawl (sharikat altaamin altaqlidii wamuasasat altaamin altakaflii bayn al'usus alnazariat waltajribat altatbiqati), 2011m.
- 11) hakum alsharieat al'iislamiat fi euqud altaamini, husayn hamid hasaan, dar aliaetisami, alqahirati, 1979mi.
- 12) alkhadmat aliaistithmariat fi almasarif wa'ahkamuha fi alfiqh al'iislami, yusif eabdallah alshibili, dar aibn aljuzi, ta1.
- 13) dur alraqabat alshareiat fi dabt 'aemal albnuk al'iislamiat 'ahamiyatuha shurutuha tariqat eamalha, 'ahmad bin eabd

allah bin humid, bahath muqadam limajmae alfiqh al'iislami alduwalii fi dawratih 19, al'iimarat alearabiat almutahidati.

- 14) alraqabat alshareiat alfaealat fi almuasasat almaliat al'iislamiati, eabdalhamid albaeli, majalat kuliyyat alqanun alkuaytiat alealamiati, alkuayt, aleadad 4.
- 15) alraqabat alshareiat fi almasarif al'iislamiati, hasan dawud, almaehad alealamiu lilfikr al'iislami, alqahirati, 1996mi.
- 16) alraqabat alshareiat fi almasarif al'iislamiati, hamzat eabd alkarim muhamad hamad, risalat majistir, aljamieat al'urduniati, 2004m.
- 17) alraqabat alshareiat fi muasasat aliaqtisad al'iislami, salih almariy, risalat dukturah, jamieat alyrmuk, 2012m.
- 18) alraqabat alshareiat fi muasasat sinaeat alkhadamat almaliat al'iislamiati, muhamad 'amin alqataan, bahath muqadam 'iilaa almutamar alealamii althaalith lilaiqtisad al'iislami, jamieatan 'um alquraa, 1425h.
- 19) alraqabat alshareiat waltahadiyat almueasirat libunuk al'iislamiati, eatiat alsayid fayad, almutamar alealamii althaalith lilaiqtisad al'iislami, jamieat 'um alquraa, 1425hi.
- 20) sahih albukhari, muhamad bin 'ismaeil albukhari, tahqiq: muhamadalnaasir, dar tawq alnajati, bayrut, ta1.
- 21) sahih muslimin, muslim bin alhajaji, tahqiq: muhamad fuaad eabdalbaqi, birut: dar 'iihya' alturath alearabii.
- 22) euqud altaamin minalnaahiatayn altaaminiat walqanuniati, jamal alhakimi, dar almaearifi, alqahirati, 1665m.
- 23) fatawaa sharikat altakaful alduwaliat alsaadirat ean hayyat alraqabat alshareiati, fi alfattrat min 2000m hataa 2015ma, 'iisdarat sharikat altakaful alduwliati, albahrayn.
- 24) qawanin altaamin altakafuli, riad alkhalfi, bahath muqadam limutamar altaamin altaeawunii bialjamieat al'urduniati, 26/4/1431h.
- 25) lisan alearbi, muhamad bin makram bin ealiin abn manzurin, dar 'iihya' alturath alearabia, bayrut.
- 26) mabadi alraqabat ealaa 'aemal al'iidarwatatbiqatiha fi al'urdunn, eumar alshuwbki, almunazamat alearabiat

- lileulum al'iidariati, jamieat alduwal alearabiati, aleadad 25, eaman, sanat 1981m.
- 27) majalat majmae alfiqh al'iislamii, rabbitat alealam al'iislamii, makat almukaramati.
- 28) majmueat rasayil abn eabidin, muhamad 'amin bin eumri, aldaar alshaamiati, ta1, 1445h.
- 29) almadkhal lidirasat alsharieat al'iislamiati, eabd alkarim zidan, muasasat alrisalati, bayrut, 2005m.
- 30) almisbah almunir, 'ahmad bin muhamad bin ealiin alfiuwmi, almaktabat alearabiatu, bayrut.
- 31) almueamalat almaliat almueasirati, muhamad euthman shibir, dar alnafayisi, al'urduni, 2021m.
- 32) almaeayir alshareiati, hayyat almuhasabat walmurajaeat ealaa almuasasat almaliat al'iislamiati, 1437hi, albahrayn.
- 33) maeayir almurajaeati, hayyat almuhasabat walmurajaeat ealaa almuasasat almaliat al'iislamiati, 1437h, albahrayn.
- 34) almuejam alwasiti, 'iibrahim mustafaa, wakhrun, tahqiqu: majmae allughat alearabiati, dar aldaewati.
- 35) maejam maqayis allughati, 'ahmad bin faris, tahqiqu: eabdalsalam muhamad harun, dar alfikri, bayrut.
- 36) mieyar aldabt alsaadir ean hayyat almuhasabat walmurajaeat lilmuasasat almaliat al'iislamiati, albahrayni.
- 37) almutamar althaani limajmae albuqhuth al'iislamiati, almuhamad 1385hi.
- 38) musueat maeayir almurajaeati, tariq eabd aleal hamad, aldaar aljamieati, 2010m.
- 39) nizam altaamin haqiqatuh walraay alshareiu fihi, mustafaa alzarqa, muasasat alrisalati, bayrut, 1984m.
- 40) alnizam alqanuniu lilbunuk al'iislamiati, eashur eabd alhamidi, almaehad alealamiu lilmufkir al'iislamii, altabeat al'uwlaa, 1417hi- 1996m.
- 41) hayyat alfatwaa walraqabat alshareiat fi almuasasat almaliat al'iislamiat bayn alnazariat waltatbiqi, riad alkhalifi, kuliyat alsharieat alqanunu, jamieat al'iimarati alearabiat almutahidati, 2010m.